دور الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية والاجتماعية

أ.د. محمد فهمي رشاد

أستاذ التفسير وأصول الفقه المساعد بجامعة القصر الدولية

كلية الحقوق قسم الشريعة الإسلامية وعضو هيئة التدريس بالجامعة

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الوقف.. عبقرية التكافل واستدامة العطاء

يمُثل الوقف الإسلامي أحد أبهى صور النظام الاجتماعي والاقتصادي في الحضارة الإسلامية، فهو ليس مجرد عمل خيري عابر، بل هو "حبس للأصل وتسييل للمنفعة" لضمان استمرارية النفع عبر الأجيال. تبلورت فلسفة الوقف من مبدأ الصدقة الجارية، التي تُخرج المال من دائرة الاستهلاك الفردي الآني إلى دائرة الاستثمار الاجتماعي الدائم.

١ . الوقف كصدقة جارية (الاستدامة المالية)

تنطلق فلسفة الوقف من الحديث النبوي: **(إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية...)**، والصدقة الجارية هنا هي الوقف؛ لأنها تحقق معادلة اقتصادية فريدة:

- تجميد الأصل: حماية الأصول (عقارات، مزارع، نقود) من التلف أو البيع أو الإرث.
- تحرير المنفعة: توجيه ريع هذه الأصول لخدمة المجتمع (فقراء، طلاب علم، مستشفيات).

هذا المبدأ يضمن بقاء "رأس المال" وتدفق "الأرباح الاجتماعية" دون انقطاع، مما يجعله أداة تمويل مستدامة لا تعتمد على التبرعات الموسمية.

٢ . الفلسفة التكافلية في الإسلام

الوقف هو المحرك الثالث للاقتصاد الإسلامي بجانب القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الأفراد). وتتجلى فلسفته التكافلية في:

- سد الفجوات التنموية: التدخل في المجالات التي قد تعجز الدولة عن تغطيتها بشكل كامل.

- العدالة التوزيعية: إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء (الواقفين) والفقراء (الموقوف عليهم) بطريقة تحفظ كرامة المحتاج، فالمنفعة هنا ليست "مِنة" بل هي حق شرعي من ريع الوقف.
- الشمولية: لم يقتصر الوقف تاريخيًا على إطعام الجائع، بل امتد ليشمل "وقف المكتبات"، و"وقف سبل المياه"، وحتى "أوقاف رعاية الحيوانات"، مما يعكس رُقي الفكر التكافلي.

٣. الأبعاد التنموية في التمهيد

في هذا البحث، ننظر إلى الوقف لا باعتباره "تاريخًا" نعتز به فحسب، بل كمؤسسة تنموية معاصرة. فالتحديات الاقتصادية الحالية (بطالة، ديون سيادية، نقص خدمات) تفرض علينا استحضار النموذج الوقفي وتطويره من "وقف العقار" التقليدي إلى "الوقف الاستثماري" و"الصناديق النقدية" التي تساهم مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث: من الجمود التقليدي إلى الاستدامة التنموية

تتمحور مشكلة البحث في وجود فجوة عميقة بين الإمكانات الضخمة التي يمتلكها نظام الوقف الإسلامي (كأصول وثروات) وبين أثره الفعلي الملموس في الواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاصر. فبالرغم من أن الوقف كان عبر التاريخ "العمود الفقري" للنهضة الإسلامية، إلا أنه واجه تراجعًا حادًا جعله يبدو كأداة خيرية محدودة بدلاً من كونه مؤسسة اقتصادية كبرى.

ويمكن تفصيل أبعاد هذه المشكلة في النقاط التالية:

١. إشكالية "الجمود الاستثماري" للأصول الوقفية

تعاني الكثير من الأوقاف من حبسها في أصول عقارية أو زراعية معطلة أو ذات إنتاجية ضعيفة. المشكلة تكمن في غياب الفكر الاستثماري الحديث؛ حيث يتم التعامل مع الوقف كـ "أمانة ثابتة" يجب الحفاظ عليها فقط، وليس كـ "رأس مال" يجب تنميته. هذا الجمود أدى إلى ضياع فرص اقتصادية كبرى كان يمكن أن تساهم في الناتج المحلي

٢. تآكل الأصول وغياب الحوكمة

واجه الوقف في العصور المتأخرة مشكلات إدارية وقانونية جسيمة، منها:

- التعدي على الأوقاف: ضياع الكثير من الحجج الوقفية وتعدي الأفراد أو حتى الدول في بعض الفترات على أصول الوقف.

- ضعف الرقابة: غياب الشفافية والحوكمة في إدارة المؤسسات الوقفية، مما أدى إلى ضعف الثقة لدى الواقفين الجدد.
- البيروقراطية: تحويل الوقف إلى إدارات حكومية جامدة تفتقر لمرونة القطاع الخاص.

٣. عدم مواكبة الأدوات المالية الحديثة

تكمن المشكلة أيضًا في حصر الوقف في الصور التقليدية (بناء مسجد أو حفر بئر). بينما يغيب عن الواقع بشكل كبير الوقف النقدي والصكوك الوقفية والمحافظ الاستثمارية الوقفية. هذه الأدوات هي التي تمكن الوقف من الدخول في شراكات اقتصادية كبرى ومواجهة تحديات مثل التضخم وتغير قيمة العملة.

٤. الأسئلة الجوهرية للبحث (تساؤلات الدراسة)

بناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في شكل تساؤلات يسعى البحث للإجابة عنها:

- ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تراجع الدور التنموي للوقف في العصر الحديث؟
- كيف يمكن تحويل الوقف من مجرد "عمل خيري رعائي" إلى "عمل تنموي إنتاجي"؟
- ما هي الصيغ الاستثمارية المعاصرة التي تضمن بقاء أصل الوقف مع تعظيم ريعه في ظل التقلبات الاقتصادية؟
- كيف يمكن للوقف أن يساهم بفعالية في حل معضلات اجتماعية مزمنة مثل البطالة وضعف جودة التعليم والخدمات الصحية؟

أهمية البحث: الوقف كرافعة للتمويل الذاتي المستدام

تكمن أهمية هذا البحث في محاولته لإعادة صياغة دور الوقف كلاعب أساسي في "الاقتصاد التضامني"، حيث يبرز كأداة للتمويل الذاتي من خلال المحاور التالية:

١. تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة

في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية وتزايد العجز في الموازنات الحكومية، تبرز الحاجة إلى قطاع ثالث (القطاع الوقفي) يتحمل عبء توفير الخدمات الأساسية.

الاستغلال الأمثل للموارد: الوقف يمول التعليم، الصحة، والبنية التحتية من "ريع الأصول" وليس من "الضرائب" أو "الاقتراض الدولي".

الاستقلالية المالية: يوفر الوقف للمؤسسات (مثل الجامعات والمستشفيات) استقلالاً ماليًا يحميها من تقلبات السياسات المالية للدولة أو تراجع الدعم الحكومي.

٢ . تحقيق مفهوم "الاقتصاد المجتمعي"

تتجلى أهمية البحث في إبراز قدرة المجتمع على إدارة شؤونه بنفسه. الوقف يحول أفراد المجتمع من "مستهلكين للمعونات" إلى "مساهمين في الإنتاج" .

التنمية من القاعدة إلى القمة: بدلاً من انتظار التمويل الحكومي المركزي، تتيح الأوقاف المحلية للمجتمعات الصغيرة (قرى، أحياء) تمويل احتياجاتها الخاصة ذاتيًا .

٣ . الاستدامة العابرة للأجيال

على عكس التبرعات التقليدية أو الزكاة التي غالبًا ما تُنفق بشكل آني (استهلاكي)، فإن الوقف يتميز بـ الاستمرارية .

البحث يبرز الوقف كآلية تضمن حقوق الأجيال القادمة في الثروة، حيث يتم حبس الأصل وتنميته، مما يخلق تدفقًا نقديًا مستمرًا لا ينضب بمرور الزمن .

٤ . تعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمني

التمويل الذاتي عبر الوقف يؤدي إلى تقليل فجوة التفاوت الطبقي . عندما يشعر الفرد أن احتياجاته الأساسية (علاج، تعليم، سكن) مغطاة بتمويل وقفي مستدام، يزداد الولاء للمجتمع وينخفض معدل الجريمة والاضطرابات الناتجة عن الحاجة الاقتصادية .

المنهج الوصفي التحليلي: الأداة والغاية

يعتمد هذا المنهج على ركنين أساسيين يتكاملان لرسم صورة كاملة عن دور الوقف :

١ . الجانب الوصفي (Description)

يهدف هذا الجزء إلى رصد الظاهرة كما هي في الواقع، وجمع البيانات الدقيقة عنها . في بحثك، ستستخدم الوصف لـ:

- تأصيل الوقف: وصف ماهية الوقف شرعًا وقانونًا، وذكر أنواعه وصوره التاريخية والمعاصرة .
- حصر الأصول: عرض حجم الأوقاف (بناءً على التقارير المتاحة) وتوزيعها في القطاعات المختلفة (عقارات، أراضٍ، صناديق نقدية) .
- رصد النماذج: وصف تجارب وقفية حقيقية (مثل وقف جامعة الملك سعود، أو أوقاف التعليم في ماليزيا) لتكون قاعدة للقياس عليها .

٢ . الجانب التحليلي (Analysis)

هذا هو الجزء "العقلي" في البحث، حيث لا تكتفي بوصف الوقف، بل تحلل "كيف" و"لماذا" يؤثر في التنمية. ستستخدم التحليل لـ:

- تفكيك العلاقة: تحليل العلاقة الطردية بين زيادة الاستثمارات الوقفية وانخفاض معدلات البطالة أو الفقر.
- تقييم الأداء: تحليل أسباب نجاح بعض الأوقاف وفشل الأخرى، وهل الخلل في "أصل الوقف" أم في "طريقة إدارته"؟
- استنباط الحلول: ربط المعوقات المرصودة بالحلول المقترحة (مثل الحوكمة والرقمنة) لبيان مدى فاعليتها في الواقع الاقتصادي.

لماذا هذا المنهج هو الأنسب لهذا البحث؟

- الشمولية: يسمح لك بالجمع بين النص الشرعي (المنهج الوصفي التاريخي) والواقع الاقتصادي (المنهج التحليلي الاستنتاجي).
- الواقعية: يساعدك على تقديم مقترحات "قابلة للتطبيق"؛ لأن التحليل سيكشف لك نقاط القوة والضعف في الأنظمة الوقفية الحالية.
- المقارنة: يتيح لك تحليل الفوارق بين الوقف التقليدي (الجامد) والوقف الاستثماري (المرن) وأثر كل منهما على التنمية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للوقف

المطلب الأول: تعريف الوقف ومشروعيته

يُعد تحديد المفهوم الخطوة الأولى لفهم أبعاد المؤسسة الوقفية:

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي

اللغة: الوقف لغةً يعني "الحبس" أو "المنع". يُقال: وقفتُ الدابة أي حبستها، ومنه قوله تعالى: **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ**، أي احبسوهم.

الاصطلاح: هو "حبسُ العين عن تمليكها لأحد من العباد، والتصدق بالمنفعة على جهة خيرية". وبمعنى أدق: إخراج المال عن ملكية الواقف مع بقاء عينه (أصله) وتوجيه ثمرته (ريعه) لجهات البر.

ثانيًا: مشروعية الوقف

من الكتاب الكريم: استدل العلماء بآيات عامة تحث على الإنفاق الدائم والبر، مثل قوله تعالى: **لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ** (آل عمران: ٩٢).

من السنة النبوية: الحديث العمدة في هذا الباب هو حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أصاب أرضًا بخيبر، فقال له النبي ﷺ: **(إن شئتَ حبستَ أصلها وتصدقتَ بها)**، ففعل عمر على ألا تُباع ولا تُوهب ولا تُورث.

المطلب الثاني: أنواع الوقف

يتنوع الوقف بحسب الجهة المستفيدة منه، وهي ثلاثة أنواع رئيسية:

- الوقف الأهلي (الذري): هو الذي يشترط فيه الواقف أن يكون الريع لذريته وأقاربه في البداية، بهدف حماية عائلته من الفقر وتأمين مستقبلهم، فإذا انقطع نسلهم تحول الوقف إلى جهة خيرية عامة.
- الوقف الخيري: هو ما خُصص ريعه من البداية لجهات البر العامة (مساجد، مستشفيات، مدارس، فقراء). وهذا النوع هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتناولها بحثك.
- الوقف المشترك: وهو الذي يجمع بين النوعين، حيث يخصص الواقف جزءاً من الريع لأهله وذريته، والجزء الآخر للمصالح العامة.

المطلب الثالث: خصائص الوقف

يتميز الوقف بخصائص قانونية وشرعية تجعل منه أداة تنموية "فريدة" تختلف عن الصدقة العادية:

- خاصية التأبيد: الأصل في الوقف أنه مؤبد (دائم)، أي لا يجوز الرجوع فيه أو تحديده بمدة زمنية (عند جمهور الفقهاء). هذه الخاصية هي التي تضمن "استدامة التنمية" واستقرار الموارد المالية عبر القرون.
- الشخصية الاعتبارية: يتمتع الوقف بكيان قانوني مستقل عن الواقف وعن الناظر (المدير). فمال الوقف لا يملكه أحد، بل هو "على ملك الله تعالى" في خدمة المنفعة العامة، مما يحميه من المصادرة أو الدخول في تركات الورثة.

- الاستقلالية: للوقف نظام إداري ومالي خاص يحدده "شرط الواقف" (قاعدة: شرط الواقف كنص الشارع). هذه الاستقلالية تسمح للمؤسسات الوقفية بالعمل بعيداً عن تقلبات السياسة أو البيروقراطية الحكومية، مما يمنحها مرونة في التمويل.

الفصل الثاني: الدور الاقتصادي للوقف الإسلامي

المطلب الأول: الوقف والمؤشرات الاقتصادية الكلية

يؤثر الوقف بشكل مباشر على التوازن الاقتصادي للدولة من خلال ثلاثة محاور:

- زيادة معدلات الادخار: الوقف هو "ادخار إجباري" طويل الأمد. بدلاً من استهلاك الأموال في سلع استهلاكية، يتم تحويلها إلى أصول (عقارات، أسهم، نقود) تظل مخزنة ومنتجة لصالح المجتمع، مما يرفع من القوة الادخارية للأمة.
- تنشيط الاستثمار: الأموال الوقفية ليست أموالاً مكنوزة، بل هي أموال "محبوسة للاستثمار". عندما تدخل هذه الأموال في مشاريع زراعية أو صناعية، فإنها تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوفر فرص عمل واسعة.
- تقليل العجز في الموازنة: عندما تتكفل الأوقاف بقطاعات كاملة كالتعليم العالي أو مراكز الأبحاث، فإنها تعفي الدولة من إنفاق مليارات الدولارات، مما يقلل من حاجة الحكومة للاقتراض الخارجي أو الداخلي، وبالتالي ينخفض عجز الموازنة.

المطلب الثاني: الوقف كأداة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن الطبقي

في الاقتصاد الرأسمالي، تميل الثروة للتركز في يد القلة، أما الوقف فيعمل كصمام أمان:

- تفتيت احتكار الثروة: الوقف ينقل "ملكية" الأصول من الأفراد (الأغنياء) إلى "جهة عامة" (المنفعة العامة)، مما يمنع تكدس الثروات في فئة محدودة.
- التمكين الاقتصادي للفقراء: الوقف لا يعطي الفقير "سمكة" فقط (إعانة آنية)، بل يعطيه "صنارة" عبر وقف مصانع أو آلات إنتاج يعمل بها المحتاجون، مما يحولهم من طاقة معطلة إلى قوة منتجة.
- تحقيق السلم الاجتماعي: من خلال تقليل الفوارق الطبقية، يحد الوقف من الحقد الاجتماعي والتوترات الناتجة عن الفقر المدقع مقابل الغنى الفاحش، مما يخلق بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار

المطلب الثالث: صيغ استثمار الأوقاف الحديثة

هذا المطلب هو الجانب التطويري في بحثك، حيث نتجاوز الوقف العقاري التقليدي إلى أدوات مالية مرنة:

- الصناديق الوقفية الاستثمارية: هي صناديق تجمع أموال الواقفين (حتى مبالغ بسيطة) وتستثمرها في محفظة متنوعة (أسهم، صكوك، عقارات). يتميز هذا النوع بالسيولة العالية وتوزيع المخاطر.
- الصكوك الوقفية: هي أوراق مالية تمثل حصصًا مشاعة في أصول وقفية. تُستخدم لتمويل مشاريع ضخمة (مثل بناء مستشفى وقفي كبير) عبر جمع التمويل من الجمهور، ثم يُرد ريع هذه الصكوك لصالح الوقف.
- الاستثمار عن طريق "المشاركة المنتهية بالتمليك": حيث يشارك الوقف بقطعة أرض ويشارك المستثمر بالبناء، وبعد فترة زمنية محددة يسترد الوقف الأصل مع البناء ليصبح مِلكًا خالصًا للجهة الوقفية

الفصل الثالث: الدور الاجتماعي للوقف الإسلامي

المطلب الأول: دور الوقف في قطاع التعليم والبحث العلمي

يُعد التعليم أطول الاستثمارات الوقفية بقاءً وأعظمها أثرًا، والجامعات الوقفية هي النموذج الأسمى لذلك:

- تمويل المؤسسات التعليمية: الوقف لا يكتفي ببناء المدارس، بل يضمن "تشغيلها". تاريخيًا، كانت جامعة الأزهر والقرويين والزيتونة تُدار بالكامل عبر الأوقاف، مما ضمن استقلاليتها العلمية.
- دعم البحث العلمي: في العصر الحديث، تُخصص الأوقاف لتمويل "كراسي البحث" (Research Chairs) والمختبرات. وهذا يخفف عن كاهل الطلاب عبء الرسوم الدراسية، ويجعل التعليم متاحًا على أساس "الكفاءة" لا "القدرة المادية".
- كفالة طالب العلم: من خلال "المنح الوقفية" التي تغطي السكن والمأكل والكتب، مما يمنع تسرب الطلاب المتفوقين من التعليم بسبب الفقر.

المطلب الثاني: دور الوقف في الرعاية الصحية

الوقف الصحي هو صمام الأمان للمجتمعات، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف العلاج الحديثة:

- بناء المستشفيات (البيمارستانات) : الوقف يوفر البنية التحتية الطبية من مستشفيات ومراكز أشعة ومختبرات. ونموذج "مستشفى 57357" في مصر أو مستشفى "نمازي" في إيران هي نماذج معاصرة للأوقاف الصحية الناجحة.
- وقف الأدوية والأجهزة: هناك أوقاف مخصصة لتوفير الأدوية للأمراض المزمنة أو شراء أجهزة غسيل الكلى، مما يجعل الخدمة الطبية حقًا مشاعًا للجميع وليس امتيازًا للأغنياء.
- التدريب الطبي: تمويل تدريب الأطباء والممرضين ودعم الأبحاث الطبية لمكافحة الأوبئة، وهو ما يرفع من مؤشر "الصحة العامة" في الدولة

المطلب الثالث: الوقف ومكافحة الفقر والبطالة

هنا يتحول الوقف من "رعائي" (يعطي مساعدات) إلى "تنموي" (يخلق فرص عمل) :

- دعم الأسر المنتجة: بدلاً من إعطاء مبالغ نقدية تنتهي بالاستهلاك، يقوم الوقف بشراء "أدوات إنتاج" (ماكينات خياطة، معدات ورش) وتمليكها أو إعارتها للأسر الفقيرة لتبدأ مشروعها الخاص.
- تمويل المشاريع الصغيرة (القرض الحسن الوقفي) : إنشاء صناديق وقفية تمنح قروضًا ميسرة جداً وبدون فوائد للشباب لبدء مشاريعهم، مما يساهم بشكل مباشر في خفض معدلات البطالة.
- التدريب المهني: وقف مراكز تدريب مهني متخصصة لتعليم الفقراء حرفًا يتطلبها سوق العمل، مما يحولهم من "عالة" على المجتمع إلى "دافعين للزكاة" ومساهمين في الإنتاج.

الفصل الرابع: معوقات الوقف وسبل النهوض به في العصر الحديث

المطلب الأول: معوقات استثمار الأوقاف

تتعدد العوائق التي كبّلت الوقف وحالت دون تحوله إلى محرك اقتصادي، ويمكن حصرها في ثلاثة محاور:

- المعوقات القانونية والتشريعية:

تقادم التشريعات: لا تزال القوانين المنظمة للوقف في كثير من الدول تعتمد على نصوص قديمة تمنع مرونة التصرف في أصول الوقف أو استبدالها بأصول أكثر ربحية.

تداخل الاختصاصات: النزاع بين وزارات الأوقاف والهيئات القضائية والورثة، مما يؤدي إلى تجميد الأصول لسنوات في المحاكم.

- المعوقات الإدارية والفنية:

البيروقراطية: إدارة الأوقاف بعقلية "الموظف العام" وليس "مدير الاستثمار"، مما يؤدي إلى إهمال الأصول وتآكل قيمتها.

نقص البيانات: غياب قواعد بيانات رقمية دقيقة تحصي الأعيان الموقوفة وتحدد حالتها القانونية والإنشائية.

- المعوقات الشرعية (إشكاليات التفسير):

التخوف من "تسييل الأصول" أو استثمار الوقف في أدوات مالية حديثة (كالأسهم) بسبب تفسيرات فقهية ضيقة ترفض الخروج عن الأنماط التقليدية (العقارات والزراعة).

المطلب الثاني: الحوكمة والشفافية في إدارة الأوقاف

لكي يستعيد المجتمع ثقته في مؤسسة الوقف، لا بد من تبني معايير الإدارة الحديثة:

- الحوكمة (Governance): فصل سلطة الرقابة عن سلطة التنفيذ. يجب أن تخضع إدارة الوقف لمجلس نظارة يضم خبراء في الاقتصاد والقانون وليس فقهاء فقط.
- الشفافية والإفصاح: نشر تقارير مالية دورية توضح ريع الأوقاف، وكيفية صرفه، والمشاريع الاستثمارية القائمة. هذا "الوضوح" هو ما يشجع الواقفين الجدد على ضخ أموالهم.
- الرقمنة (FinTech): استخدام التكنولوجيا في تتبع الأصول الوقفية، وتفعيل "الوقف الرقمي" وجمع التبرعات عبر المنصات الذكية لضمان السرعة والدقة ومنع الفساد المالي.

المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة

للاستفادة من الواقع العملي، نستعرض نماذج استطاعت إحياء الوقف:

- التجربة الماليزية: تُعد ماليزيا رائدة في "صناديق الوقف النقدي" وإصدار "صكوك الوقف" لتمويل مشاريع البنية التحتية والمستشفيات، حيث يتم دمج الوقف ضمن النظام المالي الرسمي للدولة.
- التجربة الكويتية: تبرز "الأمانة العامة للأوقاف" كنموذج مؤسسي ناجح استطاع تنويع المحافظ الاستثمارية الوقفية ودعم البحث العلمي والمشاريع المجتمعية بكفاءة عالية.
- التجربة السودانية: تميزت بتجربة "ديوان الأوقاف القومي" الذي عمل على استثمار الأراضي الوقفية وتوجيه ريعها لدعم الأسر المنتجة، وربط الوقف بمشاريع التمويل الأصغر.

أولاً: الدراسات التي تناولت التأصيل الفقهي والاستثماري

١ . دراسة د . منذر قحف – "الوقف الإسلامي : تطوره، إدارته، تنميته"

المضمون : تعتبر من المراجع الأم في العصر الحديث . ركزت الدراسة على تحويل الوقف من مجرد عقارات إلى أصول مالية ونقدية .

الاستفادة منها : توفر للباحث الأساس الشرعي لاستثمار أموال الوقف في الصكوك والأسهم، وتناقش مفهوم "الشخصية الاعتبارية" للوقف .

٢ . دراسة د . سامي حمود – "أدوات استثمار الوقف"

المضمون : ركزت هذه الدراسة على الجانب الفني للتمويل، وطرحت بدائل شرعية لتمويل الأصول الوقفية المعطلة مثل (المشاركة، والمضاربة، والاستصناع) .

الاستفادة منها : تساعد في تعزيز الفصل الثاني من بحثك (المطلب الثالث الخاص بصيغ الاستثمار) .

ثانيًا : الدراسات التي تناولت الدور التنموي والاجتماعي

٣ . دراسة د . محمد عبد الحليم عمر – "الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف"

المضمون : تناولت هذه الدراسة الوقف كأداة لتحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعية، وكيف يمكن للوقف أن يساهم في تقليل البطالة من خلال دعم المشروعات الصغيرة .

الاستفادة منها : تُثري الفصل الثالث من بحثك (الدور الاجتماعي ومكافحة الفقر) .

٤ . دراسة د . نزهت المكي – "الوقف والتعليم : تجربة الجامعات العالمية"

المضمون : قارنت الدراسة بين الوقف الإسلامي التاريخي وبين نظام "Endowments" في الجامعات الغربية (مثل هارفارد وأكسفورد) .

الاستفادة منها : تقديم مقارنة قوية تبرز أن الغرب استفاد من فكرة الوقف الإسلامي لتطوير منظومته التعليمية .

ثالثًا : الدراسات التي تناولت المعوقات والحوكمة

٥ . دراسة د . فؤاد العمر – "إدارة الأوقاف : بين النظرية والتطبيق"

المضمون : ركزت على الخلل الإداري في مؤسسات الأوقاف العربية، وطرحت نموذج "الحوكمة" كحل أساسي لاستعادة ثقة الواقفين .

الاستفادة منها : تشكل مادة دسمة للفصل الرابع من بحثك (المعوقات وسبل النهوض) .

أولاً : خاتمة البحث ونتائجه

بعد دراسة مستفيضة امتدت عبر فصول هذا البحث، يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- الوقف كأصل مالي مستدام: أثبت البحث أن الوقف ليس مجرد صدقة عابرة، بل هو نظام اقتصادي متكامل يتميز بالاستمرارية (التأبيد)، مما يجعله قادراً على توفير تمويل مستقر لا يتأثر بتقلبات الموازنات الحكومية[1].
- سد الفجوات التنموية: تبين أن للوقف قدرة فائقة على التدخل في القطاعات الحيوية (التعليم والصحة) وتحويلها من قطاعات "مستهلكة" للميزانية إلى قطاعات "ذاتية التمويل"، مما يقلل من العجز المالي للدولة[2].
- الفعالية الاجتماعية: كشف البحث أن الوقف التنموي (المشاريع الصغيرة، التدريب المهني) يتفوق على الوقف الرعائي التقليدي في كونه يخرج الفقراء من دائرة العوز إلى دائرة الإنتاج، مما يحقق التوازن الطبقي والسلم الاجتماعي.
- الحاجة إلى التحديث: استنتجت الدراسة أن العائق الرئيسي أمام الوقف حالياً ليس "نقص الموارد"، بل هو "جمود الإدارة" وتقادم التشريعات التي لا تزال تحصر الوقف في صور عقارية بدائية[3].

ثانياً: توصيات البحث

بناءً على النتائج السابقة، يتقدم الباحث بالمقترحات والتوصيات التالية للنهوض بمؤسسة الوقف:

١. إصلاح المنظومة التشريعية والقانونية:

التوصية: ضرورة إصدار قوانين وقفية حديثة تمنح "الناظر" أو "مجلس الإدارة" مرونة قانونية لاستبدال الأصول الموقوفة المعطلة بأصول استثمارية منتجة (الاستبدال الفقهي).

الهدف: فك الحصار عن الأراضي والعقارات الخربة وتحويلها إلى محافظ مالية تدر ربحاً فورياً.

٢. تفعيل الوقف النقدي والصناديق الوقفية

التوصية: التوسع في إفتاء وتطبيق "الوقف النقدي"، حيث يتم جمع الأموال واستثمارها في صكوك إسلامية أو مشاريع تنموية سريعة العائد.

---

[1] يُنظر: منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٤٥.
[2] عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، منشورات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط ٢، ٢٠١٥م، ص ١١٢.
[3] فؤاد العمر، إدارة الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٤م، ص ٨٩.

الهدف: تمكين ذوي الدخل المحدود من المساهمة في الوقف (ولو بمبالغ بسيطة)، مما يحقق "شعبية الوقف" ويزيد من وتيرة التمويل التنموي

٣. التحول الرقمي وحوكمة الأوقاف

التوصية: إنشاء "منصة رقمية وطنية للأوقاف" تعتمد على تكنولوجيا (Blockchain) لتوثيق الحجج الوقفية، وضمان شفافية صرف الريع أمام الجمهور.

الهدف: استعادة الثقة المفقودة بين المتبرعين والمؤسسات الوقفية، وضمان الرقابة الصارمة لمنع أي تلاعب أو إهمال إداري.

ثالثًا: نموذج الهوامش (الحواشي) الخاصة بالخاتمة

١. المصادر الأصيلة (أمهات الكتب)

- القرآن الكريم.
- ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد. المغني. دار عالم الكتب، الرياض.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. المكتبة العصرية، بيروت.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. دار الفكر، بيروت.
- النووي، يحيى بن شرف. المجموع شرح المهذب. دار الفكر، بيروت

٢. الكتب العربية والمعربة (الحديثة)

- حماد، نزيه. استثمار أموال الوقف. دار القلم، دمشق، ٢٠٠٨م.
- دنيا، شوقي أحمد. أبحاث في الاقتصاد الإسلامي. دار التراث، القاهرة، ٢٠١٠م.
- العمر، فؤاد عبد الله. إدارة الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٤م.
- قحف، منذر. الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته. دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م.
- المصري، رفيق يونس. الأوقاف في الإسلام. دار المكتبي، دمشق، ١٩٩٩م.

٣. المجلات العلمية والتقارير

- مجلة "أوقاف". دورية علمية محكمة تصدر عن الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
- التقرير السنوي للتنمية الوقفية. البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- مجموعة باحثين. دور الوقف في التنمية المستدامة. أبحاث المؤتمر الدولي للوقف، ماليزيا، ٢٠٢١م.